ارتفاع حصيلة وفيات الرضع في تونس

ارتفعت إلى 15 رضيعا حصيلة الأطفال الذين قضوا في مركز توليد حكومي في تونس، بحسب ما أعلنت الجمعة لجنة التحقيق المكّلفة كشف أسباب هذه «الكارثة» التي هزّت الرأي العام.

ونقلت وكالة «تونس إفريقيا للأنباء» عن رئيس اللجنة محمد الدوعاجي، قوله إن العدد النهائي للرضع المتوفين بمركز التوليد والولدان في مستشفى الرابطة، «بسبب تعفن جرثومي بطريقة مباشرة وغير مباشرة هو 15 حالة من بين 22 وفاة مسجلة بهذا المركز خلال الفترة من 6 إلى 15 مارس الجاري».

وأوضح الدوعاجي في مؤتمر صحافي تم بثّه على الانترنت أن حالات الوفيات السبع الأخرى لا علاقة لها بهذا التعفّن.

ونقلت عنه الوكالة تأكيده أنه «لن يتم قبل يوم 27 مارس الجاري تقديم أي معلومة للرأي العام بخصوص السبب الحقيقي لوفاة الولدان الذي ستثبته التحاليل»، مضيفا أن «النيابة العمومية تنتظر بدورها النتائج النهائية لتحديد موضع التعفن الجرثومي سواء على مستوى تركيبة المستحضر الغذائي في حد ذاتها أو خلال عملية خلطها أو أثناء حفظها».

للمرة الأولى.. الشرطة تهتف مع المتظاهرين

الجزائريون يرفضون «خارطة طريق» بوتفليقة

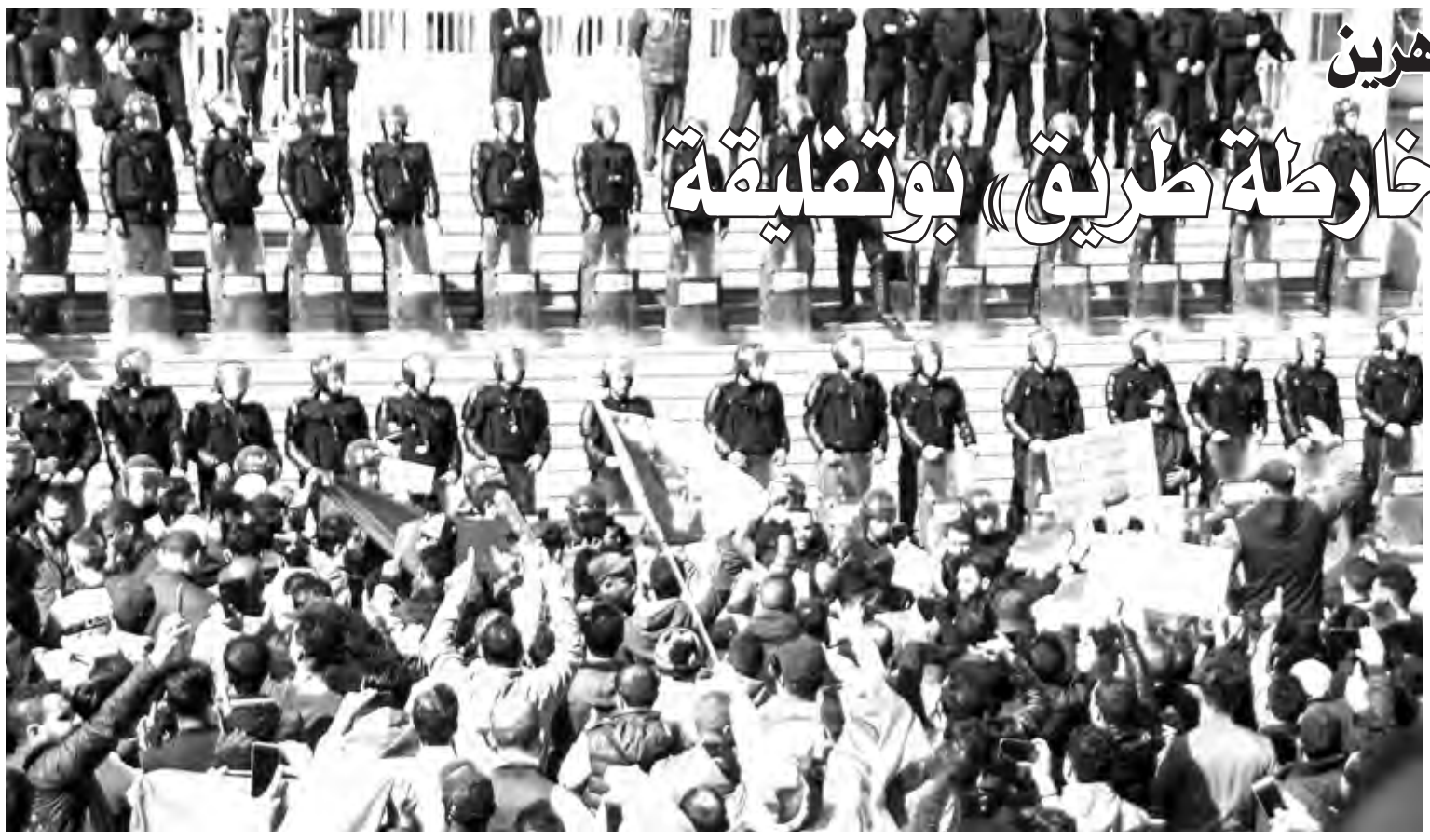

تظاهرات حاشدة ترفض خطة بوتفليقة

أكد الجزائريون من خلال تظاهرات حاشدة الرفض الشعبي الواضح لإعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إرجاء الانتخابات الرئاسية إلى أجل غير مسمى والبقاء في الحكم بعد انتهاء ولايته الرابعة، متخليا في المقابل عن الترشح لولاية خامسة.

وكتبت صحيفة «الخبر» الصادرة السبت تحت عنوان «لن تزيد دقيقة يا بوتفليقة» أن الجزائريين خرجوا «بالملايين (...) رفضا لاستمرارك في الحكم بعد انتهاء عهدتك في أفريل المقبل». وبالنسبة لصحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية فان «الرد الصارخ للشعب» على «خارطة الطريق لتحضير المرحلة الانتقالية» هو «الرفض « معتبرة أن «ملايين الجزائريين أعلنوا بذلك نتيجة استفتاء الشارع أمس (الجمعة)» وتساءل موقع «كل شيئ عن الجزائر» الإخباري «هل ستتوقف السلطة عن المناورة؟» بعد «الرد القوي والواضح من الشعب على الإجراءات الترقيعية التي اتخذها الرئيس بوتفليقة».

وحتى وسائل الإعلام الرسمية المقربة تقليديا من النظام أفادت عن الاستياء الشعبي حيال السلطة، فعنونت وكالة الأنباء الرسمية على موقعها الإلكتروني «المطالبة بتغيير النظام واحترام الدستور في صلب شعارات المسيرات الحاشدة هذا الجمعة».

وبثت قناتا «التلفزيون الجزائري» و«كانال ألجيري» العامتان مشاهد من التظاهرات ظهرت فيها لافتات تحمل شعارات معادية للنظام مثل «ارحلوا»، وكذاك خصصت الإذاعة المملوكة للدولة تغطية واسعة للتظاهرات ونقلت تصريحات محتجين يطالبون برحيل بوتفليقة.

أما صحيفة المجاهد الحكومية الناطقة بالفرنسية فما زالت تتساءل «إن كانت الإجابات المقدمة الى حد الآن غير كافية اولم يتم شرحها بشكل واضح؟» مشيرة إلى أن مطالب الجزائريين «بتغيير جذري للنظام،مشتركة وعادلة وشرعية».

وسعى رئيس الوزراء الجديد نورالدين بدوي الذي عين بعد إزاحة أحمد أويحيى الذي لا يتمتع بشعبية بين الجزائريين، ونائبه رمطان لعمامرة خلال مؤتمر صحافي الخميس إقناع الجزائريين بصوابية قرارات النظام.

لكن بالنسبة لصحيفة «ليبرتي» فانه «لا مجال للصلح بين النظام والشعب فقد دقت ساعة رحيل النظام» و «لا شيئ يمكن ان يوقف هذا الرحيل لأن الجزائريين انتبهوا إلى الحيل والمناورات». وفي مواجهة التظاهرات الحاشدة الرافضة منذ 22 فبراير لبقائه في الرئاسة لولاية خامسة، أعلن بوتفليقة الإثنين إرجاء الانتخابات التي كانت مقررة في 18 أبريل حتى نهاية أعمال «ندوة وطنية» يتمّ تشكيلها وتكون ممثلة لمختلف الأطياف الجزائرية وتعمل على وضع إصلاحات.

وقال إن الندوة «ستحرص على أن تفرغ من مهمتها» في نهاية العام 2019، على أن تحدّد انتخابات رئاسية بعدها.

وبذلك سيبقى الرئيس المريض البالغ من العمر 82 عاما في الحكم بعد انتهاء ولايته الحالية في 28 أبريل من دون تحديد موعد لانتخابات جديدة.

ورد المتظاهرون على هذه المبادرة الرئاسية بلافتات كتبوا عليها «تتظاهرون بفهمنا، نتظاهر بالاستماع إليكم» و«أردنا انتخابات بدون بوتفليقة، فحصلنا على بوتفليقة بدون انتخابات».

كما انتشرت التعليقات على تويتر، فشكر جزائري ساخرا بدوي ولعمامرة على «جهودهما للإبقاء على تعبئة الجزائريين»، فيما كتب آخر أن يوم الجمعة هو «المؤتمر الصحافي للشعب».

وتحدثت وسائل إعلام ومحللون جزائريون الجمعة عن «ملايين» المتظاهرين نزلوا غلى الشارع لرابع يوم جمعة على التوالي من الاحتجاجات.

وجرت المسيرات بصورة إجمالية بشكل «سلمي»، طبقا لشعار هذا الحراك، مع حصول بعض الصدامات المحدودة قرب وسط العاصمة بين الشرطة وبضع مئات الشبان الذين رشقوا بالحجارة قوات كانت تقطع جادة مؤدية إلى مقر الرئاسة، وأوقعت المواجهات بعض الإصابات بسحب صحافية فرانس برس.

كما رفع المتظاهرون عدة لافتات ضد الحكومة الفرنسية والرئيس إيمانويل ماكرون الذي سارع إلى الترحيب بقرارات بوتفليقة.

وفضلا عن التنديد بالمسؤولين السياسيين الجزائريين، رفع بعض المتظاهرين في العاصمة لافتات تنتقد فرنسا ورئيسها.

ورفعت لافتة عريضة كتب عليها «الشعب هو الذي يختار وليس فرنسا»، كما كتب على أخرى «كفى! نحن في 2019 وليس في 1830»، تاريخ احتلال فرنسا للجزائر.

وللمرة الأولى منذ انطلاق المظاهرات، هتف رجال الشرطة من قوات مكافحة الشغب، مع المتظاهرين «جيش شعب أخوة «، الأمر الذي يعتبر سابقة، منذ بداية المسيرات المناهضة لبقاء بوتفليقة في الحكم، منذ شهر.

واقتصر عمل الشرطة، على حماية المتظاهرين، من أي فوضى، إلى حين انسحابهم بعد صلاة الجمعة من كل الميادين، حيث تأكدت سلمية الحراك في الوقت الذي قسّم المتظاهرون المهام فيما بينهم بطريقة عفوية.

يرى المراقبون الذين تابعوا حراك الشارع الجزائري، في جمعته الرّابعة، أن المسيرة هي الأكبر منذ بدء الاحتجاجات المناهضة لاستمرار بوتفليقة في الحكم، حيث امتلأت الميادين الكبرى في العاصمة، عن آخرها .

ورفع المتظاهرون العديد من الشّعارات التي بدا من خلالها الشّارع الجزائري أكثر وضوحا ودقّة في مطالبه، مثل (التّغيير الجذري للنّظام في البلاد).

الجيش يحبط هجوماً حوثياً في صعدة

واشنطن: التحالف صمّام أمان اليمن لمنع مخططات إيران

قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، صمام أمان اليمن، ويجب دعمه حتى لا ينتقل اليمن إلى السيطرة الإيرانية، وحتى لا يصبح دولة يحركها نظام إيران الفاسد، فيما وجه رسالة شديدة لميليشيا الحوثي خلال لقائه المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، حيث أكد أن اتفاق استوكهولم لا بدّ أن ينفذ.

واعتبر الوزير الأميركي أن «من يهتم بحقوق اليمنيين وحياتهم فإن عليه دعم التحالف بقيادة السعودية، حيث يعد صمام أمان اليمن»، منتقدا بشدة بعض أعضاء الكونغرس الذين يسعون لوقف الدعم الأميركي للتحالف في اليمن، مشددا على أن «بلاده تدعم التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن»، موضحا أن «واشنطن تدعم التحالف بقيادة السعودية حتى لا تسيطر إيران على اليمن». وقال بومبيو خلال لقائه غريفيث إن «السبيل لتخفيف معاناة الشعب اليمني لا يكون بإطالة أمد الصراع عن طريق إعاقة شركائنا في المعركة، لكن بمنح التحالف الذي تقوده السعودية الدعم الذي يحتاجه لهزيمة المتمردين المدعومين من إيران وضمان السلام العادل». منوها إلى أن «السعودية قدمت مساعدات كبيرة لليمن وشعبه تقدّر بالمليارات». وبحث وزير الخارجية الأميركي مع المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث في واشنطن، مستجدات الأوضاع في اليمن وجهود دفع الأطراف لتطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد.

وقال نائب الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية روبرت بالادينو في بيان، إن بومبيو وغريفيث ناقشا إعادة انتشار القوات في محافظة الحديدة وتبادل الأسرى والخطوات المقبلة في العملية السياسية.

وأعرب بومبيو عن قلقه من مماطلة الحوثيين عمدا لإعاقة التقدم في تنفيذ اتفاق انسحاب القوات من موانئ ومدينة الحديدة، داعيا الحوثيين إلى تنفيذ اتفاق استوكهولم، وشدد على ضرورة احترام للالتزامات التي تعهدوا بها في السويد وشكر المبعوث الخاص على جهوده المتواصلة لدفع الأطراف لتطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي تصريحات سابقة أشار بالادينو إلى دعم واشنطن لجنة تنسيق إعادة الانتشار الأممية في تطبيق اتفاق الحديدة وترجمة الزخم المحقق في السويد إلى تخفيف فعلي للتصعيد على الأرض. وكان السفير الأميركي لدى اليمن ماثيو تولر، أكد أول من أمس أن التطورات الحاصلة بعد جلسة مجلس الأمن الدولي الأربعاء تشير بوضوح إلى عرقلة الحوثيين لتنفيذ خطة إعادة الانتشار في الحديدة واتفاق استوكهولم.

ونقلت وكالة الأنباء (سبأ) عن السفير الأميركي، تعبيره عن قلق بلاده من التطورات الحاصلة بعد جلسة مجلس الأمن الأخيرة، منوها «بالمرونة الكبيرة التي أبدتها الحكومة اليمنية وتعاونها الكامل مع المبعوث الأممي ولجنة إعادة الانتشار».

ميدانيا، أحبطت قوات الجيش الوطني اليمني، أمس الجمعة، عملية هجوم لميليشيا الحوثي الانقلابية بالحشوة، في محافظة صعدة.

وقال المقدم صالح نامس لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية، إن «رجال اللواء التاسع حرس حدود بالحشوة، أحبطوا عملية عسكرية لميليشيا الحوثي الانقلابية، وتكبدت الميليشيا خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات»، لافتا إلى فرار ما تبقى من الميليشيا نحو الوديان والشعاب».

وأضاف نامس أن عملية الهجوم التي نفذتها الميليشيا، تأتي تغطية للهزائم المتلاحقة التي تكبدتها في الآونه الأخيرة بمحافظة صعدة، والتقدمات الكبيرة التي أحرزتها قوات الجيش الوطني.

أميركا وأوروبا: لا بد من محاكمة «مجرمي الحرب» في سورية

اشتباكات في آخر جيب لـ «داعش» في الباغور

تخوض قوات سورية الديموقراطية، الفصائل الكردية والعربية المدعومة من التحالف الدولي بقيادة واشنطن، السبت اشتباكات متقطعة ضد تنظيم الدولة الإسلامية المحاصر في بقعة محدودة في شرق سورية.

وقال مدير المركز الإعلامي في قوات سورية الديموقراطية عدنان عفرين السبت لوكالة فرانس برس «اندلعت اشتباكات (الجمعة) وما زالت مستمرة حتى الآن».

ومن موقع تابع لقوات سورية الديموقراطية داخل بلدة الباغوز، شاهد فريق وكالة فرانس برس صباح السبت دخانا يتصاعد من الجيب المحاصر، كما كان من الممكن سماع أصوات قصف مدفعي متقطع وكذلك تحليق كثيف لطائرات التحالف.

ويأتي ذلك غداة شنّ تنظيم الدولة الإسلامية ثلاث هجمات انتحارية متزامنة استهدفت تجمعات للخارجين من الباغوز، ما أسفر عن مقتل ستة أشخاص منهم على الأقل وإصابة ثلاثة من مقاتلي قوات سورية الديموقراطية.

وتستهدف قوات سورية الديموقراطية وطائرات التحالف مواقع التنظيم ليلا فيما تخفف وتيرة قصفها خلال ساعات النهار. ويهدف هذا التكتيك إلى «تخويف» مقاتلي التنظيم من أجل تسليم أنفسهم ودفع المدنيين للخروج، بحسب قوات سورية الديموقراطية.

وأشار عفرين إلى عدم وجود أي «مؤشرات للاستسلام» السبت موضحا أن «في حال وجود أشخاص يريدون الاستسلام سيتوقف مرة أخرى العمل العسكري». ومنذ مطلع الأسبوع، أحصت قوات سورية الديموقراطية خروج أكثر من أربعة آلاف شخص غالبيتهم من المقاتلين.

وفي الأسابيع الأخيرة، علّقت هذه القوات مرارا هجومها ضد جيب التنظيم، ما أتاح خروج عشرات الآلاف من الأشخاص، غالبيتهم نساء وأطفال من أفراد عائلات المقاتلين، وبينهم عدد كبير من الأجانب.

وتمّ نقل الرجال المشتبه بأنهم جهاديون إلى مراكز اعتقال، فيما أرسل الأطفال والنساء إلى مخيمات في شمال شرق البلاد أبرزها مخيم الهول.

وأفادت اللجنة الدولية للانقاذ فرانس برس السبت أن هذا المخيم الذي يشهد أوضاعا إنسانية بائسة، بات يؤوي أكثر من 69 ألف شخص.

في سياق آخر، أكدت حكومات كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، أن قمع نظام الأسد للشعب السوري لم ينته بعد، متعهدة بمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب في سورية، تزامنا مع الذكرى الثامنة لبدء الأزمة.

وجاء في البيان، للدول المذكورة أنه «لن يتحقق السلام من خلال الحل العسكري الذي يأمل النظام السوري في التوصل إليه بدعم من روسيا وإيران. الحل السياسي المتفاوض عليه هو السبيل الوحيد لإنهاء العنف والصعوبات الاقتصادية وضمان تسوية دائمة للصراع».

واستذكر البيان «الرجال والنساء الشجعان من مختلف أطياف المجتمع السوري المتنوع والذين تحركوا من أجل مستقبل أفضل لكافة السوريين. ونتذكر أيضا العدد الذي لا يحصى من المدنيين الذين فقدوا أرواحهم تحت التعذيب والتجويع وهجمات النظام وداعميه».

وأكد البيان دعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 لتحقيق السلام والاستقرار في سورية ولتعزيز المكاسب التي حققها تحرير الأراضي من داعش.

وتعهدت الحكومات الغربية بـ«متابعة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في خلال الصراع السوري لتحقيق العدالة والمصالحة للشعب السوري».

وسقط أكثر من 400 ألف رجل وامرأة وطفل واختفى عشرات الآلاف في نظام سجون الأسد، حيث تعرض الكثيرون للتعذيب والقتل.

وبعد ثماني سنوات من بدء الصراع السوري، يظل 13 مليون سوري بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، فيما بات أكثر من 11 مليون سوري نازحين وغير قادرين على العودة إلى ديارهم.

اشتباكات بين «داعش» و«قسد»

موسكو تعارض خطة واشنطن في جنوب السودان

انتقدت روسيا الولايات المتحدة وحلفاءها في مجلس الأمن الدولي، لعدم دعمهم –على حد اعتبارها– اتفاق السلام في جنوب السودان، حيث عارضت مشروع قرار طرحته واشنطن أمس الجمعة للتصويت.

وامتنعت روسيا عن التصويت خلال جلسة لمجلس الأمن على قرار قدمته واشنطن يدعو قادة جنوب السودان إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية لإحلال السلام في بلادهم.

وحصل القرار الذي ينص أيضا على تجديد تفويض القوات الدولية لحفظ السلام في جنوب السودان لعام، على تأييد أعضاء مجلس الأمن الـ14 الآخرين.

ورأت روسيا أن النص لا يدعم اتفاق السلام الموقع في سبتمبر برعاية السودان، معتبرة أن ذلك يوجه «رسالة خاطئة» إلى أطراف النزاع في غوبا.

وأعرب مساعد السفير الروسي لدى الأمم المتحدة ديمتري بوليانسكي عن «خيبة أملنا حيال تعنت زملائنا في امتناعهم عن الترحيب بالاتفاق».

كذلك أعربت الصين عن خيبة أمل لعدم إبداء مجلس الأمن دعما حازما لاتفاق السلام، غير أنها صوتت رغم ذلك لصالح القرار.

ووصف القرار اتفاق السلام بأنه «خطوة مهمة إلى الأمام» و«فسحة فرص» لكنه دعا قادة جنوب السودان إلى «إظهار إرادة سياسية في تسوية النزاع بالسبل السلمية».

وشدد القرار على أن البنود الأساسية في اتفاق السلام المتعلقة بتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية لعودة قادة المعارضة إلى غوبا، وهي بنود لا تزال قيد التفاوض، هي «أساسية» من أجل عملية السلام.

ضغوط فلسطينية على حماس لوقف «إجراءاتها القمعية»

تجمع مئات الفلسطينيين في غزة احتجاجا على قيام حركة حماس بزيادة الضرائب، الأمر الذي جعل الحياة أكثر صعوبة في القطاع المحاصر، بينما تُبذل جهود فلسطينية لاحتواء الأزمة.

وفي بلدة دير البلح وسط القطاع، أضرم متظاهرون النار في إطارات سيارات وقطعوا بعض الطرق. وقال شهود عيان تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هوياتهم مخافة قمع الحركة التي تسيطر على القطاع، إن «قوات حماس ضربت وأوقفت عشرات الأشخاص، بينهم صحافيون ونشطاء محليون».

والخميس، فرقت حماس بعنف تظاهرات أكبر نظمت في عدد من أجزاء غزة.

وتعرض اقتصاد غزة لدمار بسبب حصار مفروض على القطاع منذ سيطرة حماس عليه عام 2007، فضلا عن ثلاث حروب مع إسرائيل.

وأضاف سوء الإدارة والفساد وزيادة الضرائب من قبل سلطات حماس إلى البؤس المستشري في القطاع.

إلى ذلك، أكد حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، أن «القيادة أجرت عدة اتصالات مع دول شقيقة مؤثرة للتدخل فورا والضغط على حركة حماس لوقف إجراءاتها القمعية ضد المواطنين الأبرياء الذين يطالبون بالعيش الكريم وإلغاء الضرائب غير القانونية»، وفق وكالة (معا) الفلسطينية.

من جهتها، دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لعقد اجتماع للفصائل لبحث الأوضاع بقطاع غزة في ظل قمع الاحتجاجات السلمية. وأكد محمد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة، أن «الجبهة دعت قيادات الصف الأول للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية لاتخاذ قرارات مسؤولة، واحتواء الأزمة في الشارع الفلسطيني».

ومن المقرر عقد اجتماع السبت، من أجل «الضغط لإطلاق سراح كافة المعتقلين ووقف الملاحقات الأمنية وسحب أي مظاهر أمنية من الشوارع والبحث في كيفية تعزيز صمود المواطنين وتخفيض الأسعار والضرائب ومحاسبة المعتدين على الشعب»، على ما ذكرت الوكالة الفلسطينية.